

في الابدالي والتقوية بذكر استعماله في الطبيعي وجوب
 التاكيد بحسب الكافي في القول على ان الذي
 ما زيد قائما وليس زيد قاي والطلب ما زيد قائم
 والتدبير ما زيد قائم وعلى هذا القياس ثم الاستدلال بطلب
 سواء كان الشئ ايا او اختياريا من حقيقة عقولته لم يقل
 انه حقيقة وانما في ان بعض الاستدلال لا يس
 بحقيقة ولا في زقولنا الحيوان حسب والاشياء
 وحيل الحقيقة والبرهان الاستدلال دون الكلام لان
 الكلام به انما هو بمتبار الاستدلال واورده في العلم
 لانها من احوال اللفظ في العلم المستعمل
 وفي اى الحقيقة العقلية استناد الفعل او معناه كما
 وسم الفاعل والمفعول والصفة الشئ والاشياء
 والفرق الى ما الى الشئ هو اى الفعل او معناه
 كالى ذلك الشئ كالفعل فيما بين كونه مرفوعا
 عزاء والمفعول فيما بين كونه منصوبا في الصارفة
 لزيد والمرفوع به لغيره عن المستعمل ليقول به هذا

ابداً، مثل ما يظن بالاعتقاد دون الواقع في الظاهر
 ايضا متعلق بقوله لا يدخل فيه ما لا يظن الاعتقاد
 اسما والفعل او معناه الى ما يكون مولا عند الكلام
 لغيره من غرضه وذلك بان لا ينصب فترية على
 غيره ما هو في الاعتقاد وهو معنى كونه ان معناه قائم
 وهو صفة له وحده ان السيد السيد اركان مخلوقا
 او لغيره فعلى وسواء كان صادرا عنه باشياء كغيره
 او لا كمن ومان فان في ام الحقيقة العقلية على ما
 التعريف اربعة اقسام ما يظن الواقع وانما
 جميع القول المومن استناد الفعل والاشياء
 الاعتقاد فقط كقول الى ان استناد الرفع اليه
 ما يظن الواقع فقط كقول التعريف لمن لا يعرف
 وهو سيقينا من صفة التعريف الى الفعل كقولنا
 متروك في الحق والاربع ما لا يظن الواقع ولا الاعتقاد
 كقولنا كذا زيد واستناد الى والى انما
 معناه لم يكن دون المناسبات اذ هو على الربي